مساهمة القطاع الفلاحي للحد من مشكلة البطالة

The contribution of the agricultural sector in reducing the unemployment problem

ط.د بن زعلة إسماعيل*[1]، أ.د مسعودي عبد الهادي[2]

[1] جامعة عمار ثليجي بالأغواط ،الجزائر، مخبر: العلوم الإقتصادية والتسيير، ibenzaala@gmail.com

[2] جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر، مخبر: العلوم الإقتصادية والتسيير، abdelhadi.messe@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول: 2021/06/01 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص: يهدف هذا المقال إلى إبراز تطوير القطاع الفلاحي من خلال توفيره لمناصب شغل والحد من مشكلة البطالة كونها عنصر جد مهم من عناصر التنمية الإقليمية والمحلية، باعتبار هذا القطاع ركيزة أساسية يمكن الاعتماد عليها في التنويع الاقتصادي.

اعتمدنا على تطور نسبة التشغيل في القطاع على المستوى الوطني كمستوى إقليمي وعلى مستوى ولاية الأغواط كمستوى محلي وإبراز أهم المشاكل التي تعيق هذا القطاع للحد من مشكلة البطالة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي؛ العمالة الفلاحية؛ المشاريع الاقتصادية؛ مشكلة البطالة؛ المخططات التنموية.

تصنيف JEL: Q14 ، Q18

Abstract:

This article aims to highlight the development of the agricultural sector by providing jobs, and to reduce the problem of unemployment being a very important element of regional and local development elements, as this sector, is a key pillar of reliable economic diversification.

We relied on the evolution of the proportion of operating in the sector at the national level as the level of a regional level and at the state Laghouat local and highlight as the level of the most important problems that traverse the sector to reduce unemployment problem.

Keywords: *Agricultural Sector; Agricultural Employment; Economic Projects; Unemployment Problem; Development Plans.*

Jel Classification Codes: Q14 ،Q18

المؤلف المرسل*

1. مقدمة:

ينال القطاع الفلاحي سواء في الدول المتقدمة أو النامية اهتمام كبير نظرا للدور الكبير الذي يمثله في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية على حد سواء، حيث يرتكز على رفع الناتج الفلاحي ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي ومساهمته في توفير مناصب شغل على غرار القطاعات الأخرى.

ويعتبر القطاع الفلاحي المعول عليه في سياسة التنويع الاقتصادي والخروج من التركيز على قطاع واحد وهذا ما يعكسه تصنيف الديوان الوطني للإحصاء حيث يصنفه كأول قطاع، حيث يتوفر على إمكانيات طبيعية وبشرية يمكن استغلالها بصفة رشيدة لمسايرة القطاعات الأخرى.

ومن هذا السياق ولأن الجزائر تسعى لتطوير القطاع الفلاحي سنحاول في هذا المقال الإجابة على الإشكالية التالية: **"ما مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الحد من مشكلة البطالة على المستوى الإقليمي والمحلي بالجزائر؟"**.

الفرضيات: للإجابة على هاته الإشكالية قمنا بطرح الفرضيات التالية:

- يمتلك القطاع الفلاحي مؤهلات بشرية تجعله عنصر فعال في التنمية الإقليمية والمحلية؛
- مر القطاع الفلاحي الجزائري بتقلبات كثيرة هذا ما أدى في كل مرة إلى وضع خطط تنموية مسايرة لهذ التقلبات للنهوض به؛
- حققت المخططات التنموية نتائج جيدة على مستوى القطاع بمختلف أنشطته.

أهمية وأهداف الدراسة: تتمثل أهمية وأهداف هذا المقال في:

- تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية الإقليمية والمحلية، من خلال إبراز الإمكانيات المتاحة للقطاع في الجزائر؛
- إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الفلاحي الجزائري في التنمية الاقتصادية؛
- إظهار أهم الإمكانيات البشرية التي تتوفر عليها الجزائر، لمحاولة تطوير القطاع.

فروع البحث: قمنا بتقسيم هذا المقال إلى فرعين هما العمالة الفلاحية في الجزائر والمشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري في الحد من البطالة.

2. العمالة الفلاحية في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور العمالة الفلاحية في الجزائر وخصائصها بالإضافة إلى توزيعها على مختلف الأنشطة الفلاحية مثل الصيد البحري واستغلال الأراضي الزراعية خلال الفترة (2000-2018)

1.2. تطور القوى العاملة الفلاحية في الجزائر:

إن القوى العاملة الفلاحية كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة محل الدراسة ما بين الانخفاض والنقصان كما يتضح من خلال الجدول رقم (01).

من خلال هذا الجدول يتضح أن القوى العاملة الفلاحية كانت متذبذبة بين زيادة ونقصان حيث أن إجمالي القوى العاملة كان في ارتفاع مستمر، وهذا التذبذب الغالب عليه الانخفاض حيث كانت النسبة سنة 2000 تقدر بـ 19.19 لترتفع إلى 21.13 سنة 2003 ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي إلى نسبة 8.97 سنة 2012 لترتفع مجددا 10.58 سنة 2013 ثم تبدأ في الانخفاض من جديد لتصل 7.98 سنة 2016 وبلغت النسبة 10.15 سنة 2017 ليعود الانخفاض ويصل 9.60 سنة 2019، إلا أن الغالب هو انخفاض حاد وتراجع كبير لنسبة القوى العاملة الفلاحية.

يمكن تفسير هذا التراجع إلى عدة أسباب وأهمها هو هجرة الأيدي العاملة من هذا القطاع إلى باقي القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات والتجارة وحصول الشباب على الشهادات العليا في اختصاصات أخرى وتفضيلهم الاستقرار في المدن والنزوح من الريف.

2.2. حوصلة المشاريع ومناصب الشغل في مختلف القطاعات:

يختلف عدد المشاريع ومناصب الشغل التي توفرها مختلف القطاعات بما فيها القطاع الفلاحي وهذا ما يبينه الجدول رقم (02).

من خلال هذا الجدول تتضح لنا النسب المتفاوتة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2018 حيث نجد أن عدد المشاريع في قطاع النقل تأخذ حصة الأسد حيث بلغ عدد المشاريع 29267 مشروع من بين إجمالي المشاريع أما من ناحية القيمة فنجد أن أكبر قيمة يأخذها قطاع الصناعة بقيمة تفوق 8 آلاف مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لتوفير مناصب الشغل فنجد أن القطاع الصناعي بلغ 538558 منصب شغل في هذه الفترة.

بالنسبة لقطاع الزراعة تم إنشاء 1342 مشروع بقيمة تجاوزت 260 مليار دينار جزائري وتوفير 55240 منصب شغل بنسبة 4.49 % من إجمالي مناصب الشغل.

من الملاحظ أن التوجه إلى المشاريع الصناعية أكبر بكثير من المشاريع الفلاحية رغم ارتفاع تكلفتها وعدد المناصب أقل من المشاريع الفلاحية لاعتمادها على المكننة وذلك لارتفاع عوائدها وضمان تحقيق الربح فيها مقارنة بالمشاريع الفلاحية التي تتميز بقلة تكلفتها وقلة عوائدها وعدم ضمانها.

يمكن توضيح هذه النسب أكثر من خلال الشكل (01) والشكل (02).

3.2. تطور القوى العاملة الزراعية في الأغواط:

إن القوى العاملة الفلاحية كانت في تذبذب مستمر خلال الفترة محل الدراسة ما بين الانخفاض والنقصان كما يتضح من خلال الجدول رقم (03).

هذا الجدول يوضح أن القوى العاملة الفلاحية في ولاية الأغواط أيضا متذبذبة بين زيادة ونقصان كما أن إجمالي القوى العاملة كان في ارتفاع مستمر، حيث أن النسبة سنة 2010 كانت تقدر بـ 22.58 ثم سجلت انخفاض تدريجي لتصل النسبة إلى 15.48 سنة 2015 لترتفع مجددا حتى وصلت إلى 16.60 سنة 2018، إلا أنها سجلت انخفاض وتراجع كبير لنسبة القوى العاملة الفلاحية.

يفسر هذا التراجع بنفس الأسباب المذكورة سابقا إلا أن الولاية تعتبر من بين الولايات الفلاحية وهذا ما يفسر ارتفاع النسب على ما هو مسجل على مستوى الوطن ككل.

4.2. حوصلة المشاريع ومناصب الشغل في مختلف القطاعات على مستوى الولاية:

تعتبر الولاية من بين الولاية المتأخرة في استحداث المشاريع ومناصب الشغل إن لم نقل أنها الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (04).

من خلال هذا الجدول تتضح لنا أيضا النسب المتفاوتة بين الأنشطة والقطاعات المختلفة في الفترة الممتدة ما بين 2002 و2018 حيث أن عدد المشاريع في قطاع النقل بلغ 595 مشروع، من ناحية القيمة نجد أن أكبر قيمة لقطاع البناء حيث فاقت قيمته 9 آلاف مليار دينار جزائري، أما بالنسبة لمناصب الشغل المتاحة فنجد أن قطاع البناء بلغ 4480 منصب شغل في هذه الفترة.

بالنسبة لقطاع الزراعة تم إنشاء 19 مشروع بقيمة تجاوزت 496 مليار دينار جزائري وتوفير 284 منصب شغل بنسبة 2.27 % من إجمالي مناصب الشغل.

يمكن تفسير التوجه إلى مشاريع البناء وإتاحتها لمناصب شغل أكثر من القطاعات الأخرى كون المنطقة لا تزال في مرحلة تنمية لم تصل إلى الاهداف المنشودة وكون الولاية تستقطب وافدين عمال من الولايات الأخرى وسعيها لتوفير سكنات بمختلف صيغها، أما فيما يخص القطاع الفلاحي فنجد أنه مازال متأخر مقارنة بالقطاعات الأخرى.

3. المشاكل التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري في الحد من البطالة

يعاني القطاع الفلاحي الجزائري من عدة مشاكل تحول بينه وبين التطور ومنها مشاكل طبيعية وتتمثل خاصة في تناقص مساحة الأراضي الزراعية والموارد المائية بالإضافة إلى معوقات مالية وإدارية وفنية مختلفة.

1.3. المعوقات التي تواجه القطاع الفلاحي الجزائري في توفير فرص العمل:

1.1.3. معوقات متعلقة بالأراضي الزراعية:

أ. تتصف الأراضي الزراعية بالجزائر بالتناقص وذلك بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بالإضافة إلى تدهور إنتاجيتها بسبب تملح التربة والتصحر حيث بلغت المساحة المهددة بالتصحر بحوالي 23000 كيلو متر مربع. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ديسمبر 2008)

ب. استمرار ظاهرة تفتت الملكيات الزراعية وتحويلها إلى وحدات إنتاج صغيرة مما تسبب في إهمال جزء من الأراضي الزراعية وعدم القيام باستغلالها في النشاط الزراعي وإنما تحويلها إلى نشاطات أخرى من قبل أصحابها.

ج. تعرض الأراضي الزراعية المحاذية للجبال إلى ظاهرة انجراف التربة بسبب التعرية من النباتات والأشجار الناتج عن الحرائق وتدهور الغطاء النباتي، بالإضافة إلى تدهور المراعي الطبيعية بسبب الرعي الجائر والاستخدام السيئ لهذه المراعي من طرف مربي المواشي.

د. تعثر عملية استصلاح الأراضي وهذا راجع بدوره إلى عدة أسباب أهمها ما يلي: (الزهراء، 1996)

- أغلب المساحات من الأراضي الممنوحة للشباب، أهملت بسبب تأخر الدعم المالي أو تحويل هذا الأخير إلى نشاطات أخرى من طرف المستفيدين.
- التوزيع غير العقلاني للأراضي، الذي لم يأخذ في الحسبان الإمكانيات المائية القابلة للتعبئة وصلاحية الأراضي بسبب عدم توفر الدراسات المائية والجيولوجية اللازمة لذلك.
- تأخر عملية تعبيد الطرق المؤدية إلى الأراضي المراد استصلاحها بالإضافة إلى عدم توفر الكهرباء بهذه المناطق، مما تسبب في صعوبة استخدام الآلات الحديثة والاعتماد على الميكنة التقليدية في عملية الاستصلاح.

2.1.3. مشكل العقارات الفلاحية:

يعتبر الإطار القانوني للعقارات الفلاحية من أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي والتي تقف دون تحقيق هذا الأخير التطور المطلوب، حيث بقي العقار الفلاحي ما بين إبقاء الملكية العامة وتعميم التملك الخاص لوضع حد لتفتيت العقار الفلاحي وحل مشكل الامتناع عن الاستثمار في المستثمرات الحكومية بالإضافة لوجود تناقضات في عقود الملكية واستعمال طرق غير قانونية للحصول على هذه العقود.

3.1.3. مشاكل متعلقة بالموارد المائية:

أ. **محدودية الموارد المائية:** على الرغم من توفر المصادر المائية ما بين السطحية والجوفية، فهي غير كافية التنفيذ خطط التنمية الزراعية في الجزائر لأن تعتمد فيها على الأمطار كمصدر أساسي للمياه، التي تتساقط بكميات متدنية وخلال فترات زمنية معينة في السنة، فمثلا بعض المناطق تعاني من الفيضانات وأخرى من الجفاف شبه الدائم، فالمنطقة الصحراوية تتميز بهطول شبه منعدم حيث أن 80% من مساحة الجزائر هي صحراء، (الزبيري، 2005) وفي المقابل ترتفع كمية الأمطار في المناطق التي تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط إذ تبلغ حوالى 192 مليار متر مكعب خلال السنة، وبالتالي هناك توزيع غير متساو للأمطار في الجزائر حيث في منطقة الأطلس التلي تقدر الكميات المتساقطة ما بين (400 إلى 1000 مليمتر سنويا). وقد تفوق 1000 مليمتر في المرتفعات الجبلية الشمالية، أما في الهضاب العليا والأطلس الصحراوي فيتراوح معدل تساقط الأمطار ما بين 4 مليمتر و200 مليمتر سنويا، ما عدا بعض المرتفعات فقد تبلغ حوالي 600 مليمتر سنويا. (خرافي، 2006)

ب. **مشاكل متعلقة بتعبئة الموارد المائية:** إن من أهم المعوقات التي تواجه تعبئة الموارد المائية في الجزائر ما يلي:

- **التبخر السريع للمياه السطحية:** تتعرض المياه السطحية في الجزائر إلى التبخر بما يعادل 80 مليار متر مكعب سنويا، وقد بلغ معدل التبخر حوالي 120 مليمتر سنويا على الشريط الساحلي، وحوالي 2500 مليمتر في الجنوب.
- **تراكم الوحل في السدود:** تعاني السدود في الجزائر من تراكم الوحل في أسفلها مما أدى إلى انسداد مجاري توزيع المياه وانحراف التربية في الأراضي الزراعية المجاورة بالإضافة إلى ضعف القدرة الاستيعابية للسدود في تجميع المياه.

- **تسرب المياه من السدود:** مهما كان مكان تشييد السد فإنه معرض للتسربات المائية سواء عن طريق ضفافه لما يمتلئ أو من خلال امتصاص التربة للمياه فقي الجزائر تشكل بعض السدود خسارة مائية سنوية تقدر بحوالي 15% من المياه المعبئة مثل تسربات سد فم الغرزة، رغم التسربات المائية من السدود فهي لا تعتبر في الغالب مياه ضائعة لأنه يتم إعادة تجميع بعضها عن طريق شبكات مائية موضوعة على نهاية فم السد واستعمالها في الزراعة.

ج. الانحدار الشديد في للأراضي: وخاصة الجزء الشمالي منها، ويستقبل هذا الأخير أكبر كمية من الأمطار المتساقطة سنويا، التي تتجه صوب الأودية ومنها إلى البحر، مما ينتج عنه ضعف الاستفادة من مياه الأمطار.

د. سوء استخدام المياه في القطاع الزراعي: حيث تعتمد على طرق الري التقليدية في الغالب ومنها الري السطحي الذي يحتاج إلى درجة كبيرة من سطح الأراضي الزراعية، ويؤدي إلى صعوبة أداء العمليات الزراعية بعد عملية الري مباشرة وعليه يتم تأجيلها إلى فترة زمنية أخرى، كما أنه يساهم في هدر المياه بسبب تقديم كمية من المياه تفوق حاجات المزروعات. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 1995)

4.1.3. معوقات فنية:

أ. ضعف في سياسة التكوين المستمر للموارد البشرية في القطاع الزراعي مما أدى إلى تقلص التكوين المتخصص وغلق بعض المعاهد المتخصصة.

ب. انعدام التنسيق ما بين معاهد البحث الفلاحي والجامعة من ناحية وعدم وجود سياسة واضحة المعالم فيما يخص مجال البحث والإرشاد الزراعي على المدى الطويل.

ج. انتقال اليد العاملة الفتية من قطاع الزراعة إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى بحثا عن الرفاهية والدخل المرتفع.

د. ضعف الرقابة في النشاط الزراعي سواء من ناحية استخدام الأراضي الفلاحية أو الاستفادة من القروض التي توجه من طرف المستفيدين في الغالب إلى نشاطات غير زراعية وهذا بسبب عدم وجود متابعة للقرض المقدم من طرف الجهات المعنية وكيفية استغلاله من طرف المستفيد. (مرازقة، 2007)

هـ. عدم وجود تناسق ما بين القطاعات الاقتصادية من حيث التمويل والاهتمام من طرف الحكومة، كما أن ميزانية الفلاحة تتمركز أساسا في الإنتاج النباتي مما أدى إلى إهمال المجالات الأخرى مثل البحث والإرشاد الزراعي وكذلك تطوير وتحسين الإنتاج الحيواني.

و. انخفاض عدد العمالة المؤهلة والمدربة للعمل في النشاط الزراعي وإن وجدت فهي قليلة لا تلبي احتياجات هذا النشاط وخاصة مع تزايد القوى العاملة في القطاع الزراعي.

ز. عدم استجابة الفلاحين لنصائح المرشدين الزراعيين وذوي المؤهلات العلمية وهذا راجع إلى انخفاض المستوى التعليمي للقوى العاملة في النشاط الفلاحي .

ح. تعدد منفذي القرارات فيما يخص الإنتاج الزراعي من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والإعراض عن الإنتاج التسويقي وهذا ما يؤدي بدوره إلى سوء استغلال الموارد الزراعية استغلالا فعالا، بسبب وجود العديد من المستثمرات الزراعية الخاصة وذات الحجم الصغير في الجزائر مما أدى إلى تغلب القطاع الخاص على العام في الزراعة، الأمر الذي يؤدي في الغالب بالمزارعين إلى اتخاذ قرارات إنتاجية مماثلة في نفس الوقت تحت دوافع معينة كارتفاع الأسعار مثلا، وبالتالي حدوث فائض في الإنتاج الذي بدوره يكون سببا في انخفاض الأسعار.

5.1.3. مشاكل مالية:

أ. ارتفاع أسعار المعدات الزراعية والأسمدة وخاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتي شملت القطاع الزراعي وأدى إلى تحرير الأسعار ورفع الدعم على المعدات الزراعية وبالتالي تسبب في ارتفاع أسعارها، مما أدى إلى عجز الفلاح عن اقتنائها.

ب. انخفاض قيمة الميزانية الموجهة للقطاع الزراعي بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بالإضافة إلى نقص الموارد المالية المخصصة للبحث والإرشاد الفلاحي وتكوين الإطارات المهنية الزراعية.

2.3. مساهمة المخططات الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية في توفير فرص العمل:

1.2.3. أهداف المخططات الوطنية للفلاحة والتنمية الريفية: أعتمد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بموجب المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية من سنة 2000، (الجريدة الرسمية، 18 جويلية 2000) وتمثلت أهدافه فيما يلي:

– تحقيق الأمن الغذائي من خلال رفع القطاع الزراعي نحو إنتاج كل ما يستطيع إنتاجه وبفاعلية كبيرة والقيام باستيراد المنتجات التي لم يتمكن من إنتاجها.

– تنمية قدرات إنتاج المدخلات الزراعية، والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية الزراعية.

– مرافقة الفلاحين وتحفيزهم وتقديم لهم الدعم.

– استخدام أكثر فعالية للمناطق بحسب كفاءتها الطبيعية، حيث يتم استبعاد محصول الحبوب من الأراضي التي يكون التساقط فيها قليل، وتخصيصها لغرض الرعي أو زراعة الأشجار المثمرة.

– تقديم الدعم لأغلب فروع الزراعة، حيث يختلف مقدار الدعم المقدم حسب نوع النشاط الزراعي بالإضافة إلى استصلاح الأراضي، ولقد تم من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية استحداث 142000 ألف فرصة عمل دائمة في سنة 2000 في بداية تطبيق المخطط، وحوالي 171000 ألف فرصة عمل عام 2001 وهذا بفضل تخصيص برامج تكوين قصيرة المدى لفائدة الشباب المستثمرين في معظم أنشطة القطاع الزراعي من تربية المواشي والنحل إلى استخدام الأراضي واستصلاحها. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2003)

2.2.3. عيوب ونقائص المخططات الوطنية للتنمية الفلاحية: بالرغم من النتائج التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي تعد بالإيجابية بالنسبة لاستحداث فرص شغل، فهو لا يخلو من العيوب والنقائص ومن أهمها:

أ. نقص المتابعة في الميدان مما أدى إلى وجود اختلالات في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.

ب. عدم توفير التسهيلات الكافية لمنح القروض والدعم في نفس الوقت الملائم لقيام المستفيد باستغلاله في النشاط الزراعي.

ج. عدم الحسم في الموضوع العقاري وبالتالي بقائه كعائق أمام أداء القطاع الزراعي.

د. وجود التماطل من طرف القائمين على تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ففي بعض الأحيان يتم الموافقة على تدعيم نشاط معين لصالح أحد الفلاحين، فيباشر هذا الأخير بتنفيذ المشروع وقد يلجأ إلى الاستدانة من الآخرين ريثما يصله الدعم الفلاحي، وفي النهاية يتفاجأ بانتهاء صلاحية القرارات المتعلقة بدعم النشاط الذي يزاوله مما يجعله في دوامة من الديون للأخرين. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ديسمبر 2004)

4. خاتمة:

يتضح لنا جليا من خلال ما سبق أن القطاع الفلاحي ساهم في التقليل من حدة البطالة من خلال مختلف أنشطته، وخاصة في القطاع الخاص، كما أن التشغيل في المستثمرات الفلاحية أخذ قسط كبير من التشغيل الفلاحي وتتميز القوى العاملة الفلاحية بكبر سن العمال بسبب هجرة الشباب من الريف إلى المدن، وتفضيلهم العمل في قطاع الصناعة والخدمات والبناء والتشييد، أما بالنسبة للمستوى التأهيلي للفلاحين فإنه يغلب عليه طابع ضعف المستوى الدراسي ورغم الجهود التي بذلت من طرف الحكومة في تكوين الكوادر الزراعية سواء كان تكوين محلي أو أجنبي في جميع التخصصات الفلاحية، واهتمامها بالقطاع الفلاحي وتقديم حوافز لأفراد المجتمع من خلال التنمية الريفية بهدف زيادة عدد المشتغلين في القطاع الفلاحي فمازال هذا الأخير يعاني من عدة مشاكل تعيق على تنميته وتطوره، والعمل على مساهمته في التوظيف.

الحلول والاقتراحات لمعالجة مشكلة البطالة:

❖ توسيع عملية الدعم الفلاحي لتشمل أغلبية الفلاحين وتسهيل الحصول على القروض ووصولها إلى أصحابها ومتابعة استخدام القروض بعد منحها للمستفيد من أجل التأكد من استغلالها في النشاط الموجهة إليه لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف متخذي القرار والحد من ظاهرة تحويل القروض إلى نشاطات أخرى غير زراعية.

❖ الاهتمام بعملية الإرشاد الفلاحي وذلك عن طريق وضع نظام مناسب للإشراف والاتصال وجعل برامج التكوين تتماشى ومتطلبات القطاع الزراعي والعمل على توعية الفلاح بالدرجة الأولى وخلق نوع من الثقة بينه وبين المرشد الفلاحي ومحاولة إشراك الفلاح في اتخاذ القرارات في المجال الفلاحي وإعداد دورات تكوينية للشباب المستفيدين من الدعم الفلاحي قبل مباشرة عملهم وذلك ضمن النشاط الفلاحي الموجه له الدعم، وجعل البحوث الفلاحية الجامعية تتصف بطابع عملي وعدم الاكتفاء بالجانب الأكاديمي فقط.

❖ العمل على حل المشكلة العقارية بهدف خلق راحة نفسية للفلاح مما ينعكس على مردوديته وإعطاء قيمة للنشاط الفلاحي وإبعاد المتطفلين على النشاط الفلاحي الذين يتحصلون على الأراضي الزراعية والدعم الفلاحي بطرق ملتوية وبعد ذلك يتم توجيهها إلى أغراض أخرى غير زراعية، وفي بعض الأحيان لا يتم استغلالها نهائيا.

❖ إعطاء الأولوية للمنتجات الغذائية من الخضر والحبوب خاصة وذلك لأهميتها الكبرى في الحصة الغذائية، والعمل على تعزيز تكثيف زراعة هذه المحاصيل وتقديم تحفيزات لمنتجيها.

❖ العمل على زيادة بناء السدود بمواصفات تكنولوجية عالية، وتزويدها بتقنيات تصفية من أجل القضاء على مشكلة ترسيبات الوحل في الأسفل وزيادة الطاقة الاستيعابية لها بما يضمن تخزين كميات كبيرة من الأمطار، بالإضافة إلى توعية المواطن في الاستغلال الراشد للمياه وتزويد الفلاح بتقنيات الري الحديث الهادفة إلى اقتصاد المياه.

❖ توفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية عن طريق ازالة القيود التي تحول دون ذلك وتشجيع الاستثمار المحلي ودعمه، بالإضافة إلى تشجيع القطاع الخاص في زيادة المساهمة في النشاط الاستثماري.

❖ تطوير البنيان الاقتصادي وتشجيع التصنيع باعتباره جوهر التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق التخطيط للمنتجات طبقا لاحتياجات الأسواق الداخلية والخارجية والتوسع في المشروعات الصناعية مع الاهتمام بالتعليم الصناعي والتدريب المهني لرفع مستوى الإنتاجية بين العاملين.

5. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (2003). الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الثاني من سنة 2003. ص 3. الجزائر: الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (ديسمبر 2004). الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة 2004. ص 79. الجزائر: الدورة العادية الخامسة والعشرون.
3. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (1995). دراسة حول إنتاجية الأراضي المروية في الوطن العربي والمشروعات المقترحة لتحسينها. ص 36. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
4. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. (ديسمبر 2008). دراسة حول مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية. ص 29. الخرطوم: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
5. خديجة علي بودية خرافي. (2006). دور السياسات المالية في تنمية القطاع الزراعي الجزائري في ظل أحكام المنظمة العالمية للتجارة. رسالة ماجستير. ص 53. مصر، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

6. عبودي فاطمة الزهراء. (1996). إشكالية إنتاج الحبوب الشتوية في الجزائر. رسالة ماجستير. ص 51. جامعة الجزائر، الجزائر.

7. عيسى مرازقة. (2007). القطاع الخاص والتنمية في الجزائر. أطروحة دكتوراه. ص 134. جامعة باتنة، الجزائر.

المقالات:

8. عادل كدودة الزبيري. (2005). مصادر الموارد المائية وتخصيصها في الجزائر. مجلة المياه، العدد 36

المراسيم والقوانين:

9. الجريدة الرسمية. (18 جويلية 2000). المنشور رقم 332. الجزائر.

مواقع الانترنيت:

10. الديوان الوطني للإحصائيات. (2001-2018). *O.N.S, l'Algérie En Quelques Chiffres*. تم الاسترداد من **www.ons.dz/spip.php?rubrique127**

11. الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار. (2000-2018). تم الاسترداد من **www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018**

6. الملاحق:

جدول 1: تطور حجم القوى العاملة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الفلاحية	النسبة المئوية	معدل التطور
2000	6179992	1185880	19,19	-
2001	6228772	1312069	21,06	1,88
2002	-	-	-	-
2003	6684056	1412340	21,13	-
2004	7798412	1617125	20,74	-0,39
2005	7812334	1380520	17,67	-3,07
2006	8868804	1609633	18,15	0,48
2007	8594243	1170898	13,62	-4,53
2008	9146000	1252000	13,69	0,06
2009	9472000	1242000	13,11	-0,58
2010	9736000	1136000	11,67	-1,44
2011	9599000	1034000	10,77	-0,90
2012	10170000	912000	8,97	-1,80
2013	10789000	1141000	10,58	1,61
2014	10239000	899000	8,78	-1,80
2015	10594000	917000	8,66	-0,12
2016	10845000	865000	7,98	-0,68
2017	10858000	1102000	10,15	2,17
2018	11001000	1067000	9,70	-0,45
2019	11281000	1083000	9,60	-0,10

المصدر: O.N.S, l'Algérie En Quelques Chiffres, Edition (2001-2018),

www.ons.dz/spip.php?rubrique127

جدول 2: تقسيم المشاريع واستحداث مناصب الشغل حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2018

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1342	%2,12	260750	%1,82	55240	%4,49
البناء	11031	%17,44	1331679	%9,31	242428	%19,68
الصناعة	12698	%20,08	8373763	%58,56	538558	%43,73
الصحة	1093	%1,73	221383	%1,55	25968	%2,11
النقل	29267	%46,28	1164966	%8,15	158780	%12,89
السياحة	1266	%2,00	1228830	%8,59	77158	%6,26
الخدمات	6531	%10,33	1272057	%8,90	125014	%10,15
التجارة	2	%0,00	10914	%0,08	4100	%0,33
الاتصالات	5	%0,01	436322	%3,05	4348	%0,35
المجموع	63235	%100	14300664	%100	1231594	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

الشكل 1: دائرة نسبية توضح عدد المشاريع حسب كل قطاع

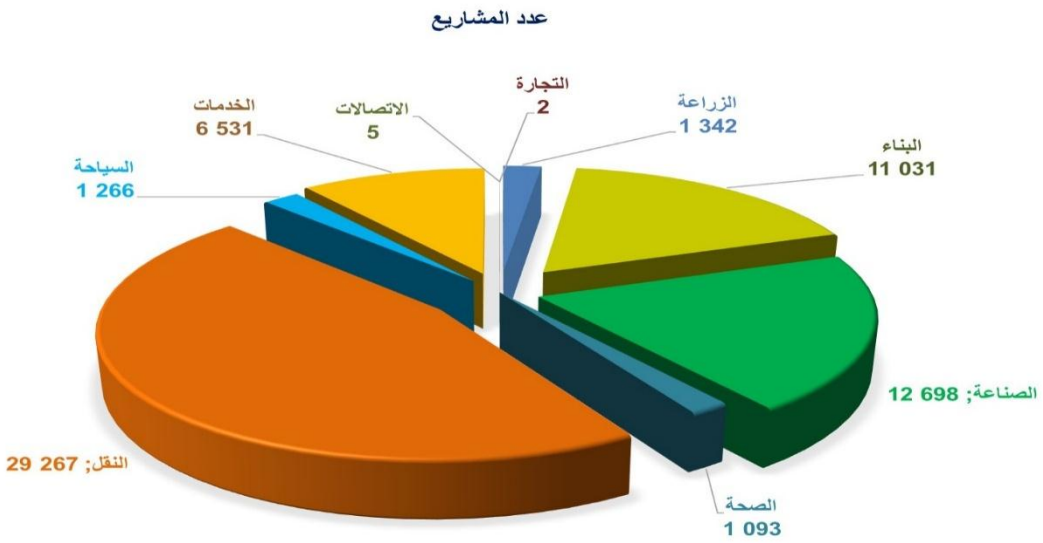

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

الشكل 2: أعمدة بيانية توضح عدد مناصب الشغل المستحدثة حسب كل قطاع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement/bilan-des-declarations-d-investissement-2002-2018

جدول 3: تطور حجم القوى العاملة الفلاحية في ولاية الأغواط

خلال الفترة 2010-2018

البيان / السنوات	إجمالي القوى العاملة	القوى العاملة الفلاحية	النسبة المئوية	معدل التطور
2010	154767	34944	22,58	-
2011	156016	34890	22,36	-0,22
2012	186952	31564	16,88	-5,48
2013	190286	29548	15,53	1,36-
2014	196186	30864	15,73	0,20
2015	201091	31129	15,48	-0,25
2016	206652	32516	15,73	0,25
2017	207735	32872	15,82	0,09
2018	240859	39975	16,60	0,77

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مونوغرافيا ولاية الأغواط، الإصدار من 2011 إلى 2019.

جدول 4: تقسيم المشاريع وتوفير مناصب الشغل حسب كل قطاع خلال الفترة 2002-2018

القطاعات	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار جزائري	النسبة المئوية	مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	19	%1,33	496774	%2,64	284	%2,27
البناء	483	%33,82	9051725	%48,04	4480	%35,80
الصناعة	95	%6,65	2369287	%12,57	2604	%20,81
الصحة	12	%0,84	33105	%0,18	99	%0,79
النقل	595	%41,67	5313754	%28,20	3038	%24,28
السياحة	7	%0,49	296419	%1,57	135	%1,08
الخدمات	186	%13,03	1281398	%6,80	1643	%13,13
أخرى	31	%2,17	1374	%0,01	231	%1,85
المجموع	1428	%100	18843836	%100	12514	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مونوغرافيا ولاية الأغواط، الإصدار من 2011 إلى 2019.